

Distr.: General
6 February 2018
Arabic
Original: English



الدورة الثانية والسبعون
البند ٧٢ من جدول الأعمال
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

رسالة مؤرخة ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أنقل إليكم معلومات عن إعلان عام ٢٠١٨ سنة دعم المباشرة النشطة للأعمال
الحرّة والأفكار والتكنولوجيات المبتكرة في جمهورية أوزبكستان (انظر المرفق).
وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار
البند ٧٢ من جدول الأعمال.

(توقيع) بختيار إبراهيموف
الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

إعلان عام ٢٠١٨ في أوزبكستان سنة دعم المباشرة النشطة للأعمال الحرة والأفكار والتكنولوجيات المبتكرة

بناء على اقتراح رئيس جمهورية أوزبكستان، شوكت مرزيبوييف، أُعلن عام ٢٠١٨ في أوزبكستان سنة دعم المباشرة النشطة للأعمال الحرة والأفكار والتكنولوجيات المبتكرة.

وأقر مرسوم رئاسي برنامج الدولة المتعلق بتنفيذ استراتيجية عمل جمهورية أوزبكستان في خمسة مجالات إنمائية ذات أولوية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ خلال سنة دعم المباشرة النشطة للأعمال الحرة والأفكار والتكنولوجيات المبتكرة.

ويتألف برنامج الدولة من خمسة أجزاء تغطي المجالات التالية:

- تطوير الدولة والمجتمع: تعزيز صورة الخدمة المدنية وكفاءتها؛ واستعراض مهام السلطات التنفيذية وهيكلها، وزيادة استقلالية رؤساء الوزارات والإدارات والسلطات المحلية؛ ونقل بعض الصلاحيات من السلطات المركزية إلى السلطات المحلية؛ وإدخال تحسينات كبيرة في إمكانية الوصول إلى الخدمات العامة ونوعيتها وكفاءتها؛ وتقديم الدعم الكامل لمؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام؛
- ضمان سيادة حكم القانون، ومواصلة إصلاح النظام القضائي: زيادة تعزيز الضمانات الدستورية لخصوصية المواطنين، بما في ذلك نقل الحق في الإذن في عمليات التفتيش واعتراض المكالمات الهاتفية إلى المحاكم؛ وإنشاء لجنة تابعة للمجلس الأعلى لحماية استقلال السلطة القضائية؛ وإجراء إصلاح جذري لوكالات الأمن الوطني؛ وتجهيز مرافق الاحتجاز المؤقت ومراكز الحبس الاحتياطي والمؤسسات الجزائية بنظم المراقبة بالفيديو؛ وتوفير كاميرات فيديو محمولة لأفراد دائرة دوريات الطرق ودوريات نقاط التفتيش؛ وتحديد العدد الأمثل لنقاط التفتيش التي تعمل فيها دوريات؛
- تنمية الاقتصاد ودعم المباشرة النشطة للأعمال الحرة: تهيئة الظروف القانونية والتنظيمية المؤاتية لتنمية المباشرة النشطة للأعمال الحرة واعتماد الأفكار والتكنولوجيات المبتكرة؛ ومواصلة تحسين الضمانات والآليات القانونية اللازمة لمنع التدخل غير المشروع في أنشطة الأعمال الحرة، والسياسات الضريبية والجمركية، والقطاعين المصرفي والمالي؛ ووضع استراتيجية لإصلاح القطاع الزراعي؛ وتوزيع المنافع على الصناعات والقطاعات الاقتصادية، بدلا من الأفراد؛ والتنمية الإقليمية الفعالة؛
- تحسين الخدمات الاجتماعية: تنفيذ مجموعة من التدابير الرامية إلى زيادة تعزيز الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية؛ وإنشاء شبكة واسعة من الصيدليات الاجتماعية؛ وتعزيز العمالة وزيادة الدخول الحقيقية للمواطنين؛ وتحديد سلة من السلع الاستهلاكية؛ وإحداث

زيادة في الإسكان الاجتماعي؛ وتقديم الدعم المستهدف الكامل للشرائح السكانية الضعيفة اجتماعياً، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة؛

- ضمان الأمن والوثام بين الأعراق والتسامح الديني وتوفير السياسة الخارجية: اعتماد إطار جديد للأمن الوطني لجمهورية أوزبكستان؛ وتنفيذ مجموعة من التدابير الرامية إلى تعزيز وتطوير المزيد من التعاون العسكري والعسكري - التقني مع الشركاء الأجانب، وتحسين حماية حدود الدولة والنظام الأمني، ومكافحة الإرهاب والتطرف والتهديدات في مجال المعلومات، وتعزيز الوثام بين الأعراق وبين الأديان والتسامح الديني؛ والإصلاح الجذري لعمل وزارة الخارجية والبعثات الدبلوماسية؛ وتعزيز نظام حماية حقوق ومصالح المواطنين في الخارج؛ والاستمرار في اتباع سياسة خارجية تحقق المنفعة المتبادلة وتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية، وكذلك العلاقات الثقافية والإنسانية.

وينص برنامج الدولة على صياغة ٣٧ قانوناً (قانون الانتخابات وقوانين بشأن الخدمة المدنية، وحماية البيانات الشخصية، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والعلم والابتكار، وغيرها)، واعتماد ١٤٢ من الصكوك القانونية والتنظيمية والبت في ٥٢ من التدابير العملية في مختلف المجالات.

وسيشكل اعتماد قانون الخدمة المدنية خطوة رئيسية. وسيسهم هذا القانون في إيجاد نظام لائق للأجور والحماية الاجتماعية لموظفي الحكومة وسيعزز مساءلتهم عن عملهم.

وستكون هناك لامركزية حقيقية لمهام الدولة وصلاحياتها. فأولاً، ستنقل بعض المهام الحكومية، لا سيما في مجال الترخيص وإجراءات الحصول على الرخص، إلى الوزارات الوكالات، وإلى السلطات العامة المحلية. وثانياً، ستوسع صلاحيات الحكام على جميع المستويات، مع تعزيز أدوارهم بوصفهم الأفراد المسؤولين عن تنفيذ سياسة الدولة وحماية حقوق ومصالح المواطنين في مناطقهم.

والهدف النهائي من هذه الإصلاحات هو تحسين الصلاحيات الفعلية للسلطات المحلية من أجل التعجيل بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية وتعزيز رفاه السكان.

وسيُستحدث نظام لتقديم الالتماسات الجماعية عن طريق البريد الإلكتروني باعتباره آلية جديدة لحماية حقوق المواطنين في المشاركة في حكم الدولة. وهو سيتيح للمواطنين طرح أسئلة محددة على هيئات الحكومة التمثيلية، التي ستكون ملزمة بالرد على الطلبات التي يؤيدها عدد معين من المواطنين.

وبوسع المواطنين النشطاء والمنظمات العامة النشطة استخدام هذه الآلية لاقتراح حلول للمشاكل المختلفة. ويتسق هذا مع مبدأ أن القرارات ذات الأهمية الحاسمة لحياة البلد ينبغي أن تتخذ على أساس الحوار المباشر.

وتتمثل الأولوية التالية لبرنامج الدولة في ضمان سيادة حكم القانون ومواصلة إصلاح النظام القضائي والقانوني.

ومن المقرر رسم سياسة لتطوير القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، واستعراض قانون التقادم فيما يتعلق برفع الدعاوى الجنائية ضد الأشخاص. وهناك أيضاً خطط لتحريير المسؤولية الجنائية والإدارية وتحسين القواعد الإجرائية.

وتتمثل الأولوية الثالثة لبرنامج الدولة في تنمية الاقتصاد ودعم المباشرة النشطة للأعمال الحرة.

وفي مجال التنمية وتحرير الاقتصاد، سيكون هناك انتقال تدريجي إلى نموذج جديد للتنمية الابتكارية يستند إلى أحدث الأفكار والتكنولوجيات الذكية والمعارف.

وسيجري وضع إطار قانوني من أجل إنشاء وتطوير صناديق رؤوس الأموال القائمة على المجازفة، وطرق لتمويل المشاريع القائمة على المجازفة، وآليات للتشجيع على اعتماد الابتكارات والتكنولوجيا الحديثة في الاقتصاد.

وتمنحت صناديق رؤوس الأموال القائمة على المجازفة، وشركات التقنيات المتطورة المبتدئة، ومؤسسات البحوث، ومراكز الابتكار، ومكاتب التصميم الهندسي إعفاء ضريبياً على الإيرادات المتأتية من بيع تكنولوجياتها الجديدة إلى مباشري الأعمال الحرة (أو نقلها إليهم بغرض الاستخدام) طوال الفترة الممتدة حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣.

وستخصص قطع الأرض عن طريق العطاءات الإلكترونية لضمان الشفافية والطابع القانوني. ومن المزمع إنشاء نظام لبيع أصول الدولة من خلال منصات تداول إلكترونية.

وسيجري استعراض رئيسي للتشريعات المتعلقة بالمصارف والأنشطة المصرفية، مع الأخذ بالخدمات المصرفية الرقمية والخدمات المصرفية عبر الإنترنت وغير ذلك من التكنولوجيات الحديثة في هذا القطاع.

وستواصل الجهود الرامية إلى تحسين السياسات الضريبية والجمركية واستخدامها على النحو الأمثل، والحد من العبء الضريبي، وتبسيط إدارة الضرائب والجمارك.

وسيولى اهتمام خاص لتنمية قطاع السياحة، وتشجيع السياحة الوافدة والمحلية، وتبسيط الإجراءات الإدارية وإجراءات منح التأشيرات للسياح.

ويتمثل الجزء التالي من برنامج الدولة في تطوير الخدمات الاجتماعية.

ومن المزمع إخضاع المسائل المتصلة بسلة السلع الاستهلاكية للتنظيم القانوني، بغية تحديد مستوى الدخل اللازم لتحقيق مستوى معيشي لائق. ومن المقرر القيام بانتقال تدريجي إلى نظام لتحديد الأجور والمعاشات التقاعدية والمدفوعات الاجتماعية الأخرى يستند إلى سلة السلع الاستهلاكية حسب المنطقة.

وستواصل الجهود الرامية إلى تحسين نظام الرعاية الصحية وتحسين نوعية الخدمات الصحية. وسيطبق نظام للطب الذكي والتكنولوجيات المبتكرة في مجال الرعاية الصحية.

وينص البرنامج الحكومي على إنشاء وفتح ٢ ٠٠٠ صيدلية اجتماعية، ستوفر أدوية عالية الجودة بأسعار ميسورة.

وسيتزايد بناء مساكن ميسورة التكلفة بمقدار ١,٥-٢ مثل في عام ٢٠١٨، لتغطية الاحتياجات المتزايدة للسكان، ولا سيما الأسر الشابة. وقد خصص ما مجموعه ٥,٢٨٦ تريليون سوم أوزبكستاني لهذا الغرض.

ومن أجل كفاءة التغطية الكاملة بخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، توجد خطط لتركيب ٢ ٠٠٠ كيلومتر من شبكات الألياف الضوئية في المناطق النائية، وزيادة سرعة الإنترنت بمقدار ٢,٥ مثل وتجهيز ٤ ٠٠٠ محطة قاعدية متنقلة للاتصالات.

وتتمثل الأولوية الخامسة لبرنامج الدولة في كفالة الأمن والوثام بين الأعراق والتسامح الديني واتباع سياسة خارجية حصيفة وبناءة تحقق المنفعة المتبادلة.

وسيجري وضع واعتماد إطار لسياسة الدولة فيما يتعلق بالتعاون مع المواطنين الذين يعيشون ويعملون في الخارج.

وسيعاد النظر في نظام التعليم الديني لجعله أكثر فعالية وضمان قدر أكبر من التأثير، ولا سيما في صفوف الشباب.

وسيخصص ما مجموعه ١٣,٥ تريليون سوم أوزبكستاني و ١,٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتنفيذ التدابير التي ينص عليها برنامج الدولة.

وسيشكل تنفيذ الأنشطة المبينة في برنامج الدولة زخماً قوياً لمواصلة التنمية الاقتصادية لأوزبكستان وسيحدث تحسناً حقيقياً في رفاه المواطنين ونوعية حياتهم.
